



دور أكبر للبورصة لتمويل إنعاش الاقتصاد

السعودية تتجاوز حذرها التقليدي وتدخل سوق المشتقات المالية

توفير أدوات تحوُّط للمستثمرين لإدارة المخاطر بشكل أكثر فعالية

وتضم تداول، وهي أكبر الأسواق المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حيث القيمة السوقية، 187 شركة موزعة على 20 قطاعاً.

وقد زادت قيمتها بعد أن تم إدراج شركة النفط العملاقة أرامكو، التي بلغت قيمتها السوقية 1.7 تريليون دولار، في ديسمبر الماضي حينما جمعت 25.6 مليار دولار من عملية بيع 1.5 في المئة من أسهمها لمستثمرين محليين وخليجيين. وطلقت الرياض مجموعة من الإصلاحات لاستقطاب مستثمري ومصدري الأسهم من الخارج في إطار جهودها لجذب رأس مال أجنبي وتنويع الاقتصاد المعتمد على النفط.



وأهل الفزان
البورصة تعتمد إطلاق منتجات أخرى بحلول نهاية 2021

وفي يونيو العام الماضي، انضمت البورصة السعودية لمؤشر فوتسي العام للأسواق الناشئة ومؤشر أم.أس.سي.أي للأسواق الناشئة مما جذب المزيد من تدفقات الأموال الخارجية.

وتتوقع هيئة السوق المالية أن تساعد إضافة البورصة السعودية إلى مؤشر أم.أس.سي.أي في جذب استثمارات بقيمة 40 مليار دولار من الصناديق الأجنبية. محمد القويضي في وقت سابق هذا العام أن تأتي التدفقات من الصناديق الخاملة والشهقة على حد سواء، وأن يعزز ذلك جاذبية الطرح العام الأولي المقترح لشركة النفط العملاقة أرامكو.

وتأتي خطوة أم.أس.سي.أي بعد ثلاثة أشهر من قيام مزود مؤشرات آخر هو مؤسسة فوتسي راسل، بإعطاء السعودية وضع السوق الناشئة.

وكانت سوق المال السعودية قد فتحت أبوابها أمام المستثمرين الأجانب قبل أكثر من خمس سنوات في تطور سمح بجذب مليارات الدولارات من الخارج، إلى أكبر البورصات العربية. وصرح الحصان خلال مؤتمر صحفي عبر الإنترنت مؤخراً بأن جائحة فيروس كورونا لم تؤثر بدرجة كبيرة على التداول في البورصة السعودية حيث كانت أحجام التداول أعلى من العام الماضي.

ومع تعرض العالم بأكمله للوباء وتأثيره على أسواق المال، تحققت الأسواق لهذا النوع من المنتجات، لذلك يتوقع الحصان أن ترفع من فاعلية التداولات في سوق الأسهم وتزيد من جاذبية تداول عقود الأسواق في سوق المشتقات. وتشير البيانات الرسمية إلى أن المشتريات الأجنبية بلغت خلال العامين الماضيين أعلى مستوياتها منذ السماح للمؤسسات الأجنبية المؤهلة بالاستثمار المباشر في الأسهم المحلية منذ 2015، بهدف جذب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية، وتقليل اعتمادها على عائدات النفط.

دخلت السعودية مرحلة أكثر انفتاحاً في خططها الاستراتيجية المتعلقة بإصلاح نشاطات البورصة حين بدأت فعلياً، الأحد، في عملية تسويق أول منتجات المشتقات المالية، في تحرك يتوقع محللون ومسؤولون أن يحقق إيرادات أكبر مع إمكانية استقطاب المزيد من المستثمرين بمخاطر أقل.

الرياض - احتفت البورصة السعودية، الأحد، ببدء تداول باكورة المشتقات المالية في البورصة، في خطوة اعتبرها محللون مهمة لزيادة جاذبية سوق المال لدى المستثمرين الأجانب رغم أن البعض يرى أنها مغامرة محفوفة بالمخاطر. ويدرك المسؤولون أن طرح مشتقات مالية بنسبة تنذب يبلغ 20 في المئة يبدو عالياً بعض الشيء قياساً لما هو معمول به عند نحو 5 في المئة، إلا أن العملية ستكون محاطة بعدة معايير لتجنب أية خسائر محتملة.

وأعطت شركة السوق المالية السعودية "تداول"، المشغلة للبورصة المحلية الضوء الأخضر لتداول العقود المستقبلية كأول منتج في سوق المشتقات المالية.

وتم افتتاح سوق المشتقات، من خلال مزاد للعقود المستقبلية، وكان المزاد بناء على العروض والطلبات المدخلة، وهي نفس الطريقة المطبقة في السوق الرئيسية.

وأوضحت الشركة في بيان أن "الإطلاق يمثل خطوة هامة في مساعي تطوير السوق، وتزويد المستثمرين بمجموعة كاملة ومتنوعة من المنتجات والخدمات الاستثمارية". وأضافت أنه تم تطوير العقود المستقبلية السعودية 30، والتي تتخذ مؤشر أم.سي 30 أساساً لها لتزويد المستثمرين بأدوات التحوط لإدارة المخاطر بشكل أكثر فعالية، وتوفير فرص متنوعة للاستثمار في السوق المحلية.

والمشتقات، هي عقود مالية تتسوق قيمتها من قيمة أصول حقيقية أو مالية أخرى تشمل أسهما أو سندات أو عملات أجنبية أو سلعا أو ذهباً.

- أهم المشتقات المالية
- العقود المستقبلية
- العقود الاختيارية
- العقود الآجلة
- عقود المبادلات

ويكون لتلك العقود مدة زمنية معينة، بالإضافة إلى سعر وشروط يتم تحديدها عند تحرير العقد بين البائع والمشتري، ومن أشهر صورها المستقبلات والاختيارات والعقود الآجلة والمبادلات. ويقول المختصون إن منتجات المشتقات هي أدوات تداول بديلة توفر فرص تداول وتحوط للمستثمرين، كما تقدم ميزات مضمنة في منتجاتها مثل البيع على المكشوف والرافعة المالية. غير أن البعض يرى أن منتجات المشتقات محفوفة بالمخاطر فهي مثل أي ورقة مالية أخرى، المعرفة هي المفتاح لبدء التداول، حيث يُنظر إليها أنها

ميناء الدقم العماني يفتح أرصفته لصادرات الثروة السمكية

المئة، تلتها دول مجلس الخليج العربي بنسبة 35 في المئة. أما من حيث الواردات السمكية فقد بلغت أكثر من 35 ألف طن وقد ارتفع الطلب خلال السنتين الأخيرتين على الأسماك الطرية الصغيرة وبشكل خاص أسماك العومة من قبل الشركات والمصانع المتخصصة في إنتاج زيت ومسحوق السمك.

وكانت وزارة الزراعة والثروة السمكية قد أبرمت في نوفمبر الماضي اتفاقية إسناد مشروع الخدمات الاستثمارية للتصميم والإشراف على تنفيذ ميناء الصيد البحري في قرية ديثاب بالدقم مع شركة ريناردية إس.أي السويسرية، ويشتمل على مرحلتين؛ الأولى تُعنى بالتصميم وطرح المناقصات بما في ذلك مسح الأعماق وفحوصات التربة، ودراسات النماذج الفيزيائية والبيئية والتصاميم الخاصة بالأعمال البحرية والبنية الأساسية والمباني والمرافق السمكية.

أما المرحلة الثانية فتشمل الإشراف على الأعمال الإنشائية. وبينما لم يتم الكشف بالتفصيل عن قيمة المشروع، إلا أنه من المتوقع الانتهاء من تنفيذ الدراسات الاستشارية خلال عام.

وسينضم الميناء الجديد إلى مجموعة موانئ البلاد البالغ عددها 24 ميناء موزعة على جميع محافظات السلطنة الساحلية من محافظة مسندم إلى محافظة ظفار على طول الشريط الساحلي.

ويقول المسؤولون إن موانئ الصيد البحري من مكونات البنية الأساسية، التي ساهمت في تنمية المناطق الساحلية عبر تحسين وضع الصيادين ومضاعفة نشاطهم بتوفير الخدمات ورفع نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي.

وتشير التقديرات إلى أن عُمان لا تزال بعيدة عن استثمار الموارد السمكية المتاحة لها بالشكل الأمثل، حيث يؤكد خبراء أن بمقدور السلطنة إنتاج نحو نصف مليون طن سنوياً، رغم سواحلها الطويلة على بحر العرب التي تتجاوز 3 آلاف كيلومتر.

سرعت سلطنة عُمان من وتيرة جهودها للنهوض بالصناعة السمكية بإبرام اتفاق يمهّد الطريق لتعزيز الصادرات من ميناء الدقم، في خطوة ستعطي زخماً أكبر للنشاط الاقتصادي للبلاد الساعية إلى تنويع مصادر الدخل والخروج تدريجياً من نفق الأزمة التي زاد من وطأتها الوباء.

مسقط - بلورت الحكومة العمانية خططها الاستراتيجية لتطوير الصناعة السمكية على أرض الواقع من خلال فتح أرصفة ميناء الدقم أمام تسويق المنتجات البحرية في الخارج. وتذكرت وكالة الأنباء الرسمية أن وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه وقعت، الأحد، مذكرة تفاهم مع شركة ميناء الدقم لاعتماد وتسهيل الصادرات والواردات السمكية عبر الميناء التجاري الواقع في محافظة الوسطى.

وتعتبر الاتفاقية التي وقعها يعقوب اليوسفي وكيل الوزارة للثروة السمكية وريجي فيرمين الرئيس التنفيذي لشركة ميناء الدقم آخر الخطوات في خطة طويلة للنهوض بتجارة الأسماك على الساحل الجنوبي للبلاد.

وتتمثل أهمية اختيار الحكومة لقطاع الثروة السمكية ضمن القطاعات الواعدة لتعزيز التنويع الاقتصادي في البلاد من خلال إدراجها ضمن الخطة الخمسية التاسعة التي تنتهي في العام المقبل.

وتسعى الوزارة إلى تطوير واستدامة قطاع الثروة السمكية في السلطنة عبر دعم وتنفيذ البرنامج الوطني لتعزيز التنويع الاقتصادي.

وحتى تحقق مبتغاه، اعتمدت الوزارة برامج تهدف إلى زيادة إنتاج الأسماك وتنفيذ تدابير احترازية من شأنها الحفاظ على الموارد السمكية المتاحة في محافظة الوسطى وتوفير مرافق الصيد المناسبة لمراقبة الجودة والتفتيش فيها.

وبناءً على هذه المذكرة فإن الوزارة ستعتمد ميناء الدقم التجاري ليكون واحداً من الموانئ المصرح لها بدخول سفن الصيد التجاري والساحلي المسجلة والمتوافقة مع قواعد المنظمة البحرية الدولية.

وقد شكّلت صادرات الأسماك ما نسبته 35 في المئة من إجمالي الإنتاج السمكي للسلطنة، بحسب البيانات الرسمية. وتم تسويق منتجات الأسماك إلى حوالي 57 دولة حول العالم جاءت في مقدمتها دول شرق آسيا بنسبة 41 في

مليون دولار قيمة صادرات سلطنة عمان من الأسماك في 2019 وفق البيانات الرسمية

وسيتم تعيين وتشغيل عدد من الكوادر الفنية لأداء أعمال استيراد وتصدير الإرساليات الخاصة بالمنتجات السمكية والزراعية والحيوانية، ويبدأ سريان هذه المذكرة من تاريخ النفاذ المحدد في المذكرة ولمدة سنتين قابلة للتجديد.

وتشير الإحصائيات الرسمية إلى أن كمية صادرات الأسماك بلغت بنهاية العام الماضي، نحو 205 آلاف طن بقيمة إجمالية قدرها 104 ملايين ريال (271.7 مليون دولار).

وقد شكّلت صادرات الأسماك ما نسبته 35 في المئة من إجمالي الإنتاج السمكي للسلطنة، بحسب البيانات الرسمية. وتم تسويق منتجات الأسماك إلى حوالي 57 دولة حول العالم جاءت في مقدمتها دول شرق آسيا بنسبة 41 في

وقالت مؤسسة الترقية العقارية في بيان إن سفيان أعطى "تعليمات صارمة بضرورة التنسيق مع مديرية التعمير والبناء في تلك الولايات وكذلك مصالح سونلغاز للإسراع بعملية ربط المساكن الجاهزة بالغاز الخاص بالمنازل".

وتذكرت وكالة الأنباء الرسمية أن الرئيس المدير العام للمؤسسة أعطى مهلة زمنية لشركات التطوير العقاري قدرها ستة أشهر كإجازة حد لإنجاز ما تبقى من المشروعات التي بلغت نسبة الإنجاز فيها 65 في المئة من مجموع الأشغال لتسليمها في الأجل المتفق عليها.

وبحسب خطط الحكومة سيركز قطاع السكن خلال الفترة الفاصلة بين 2020 و2024 على "ضمان حق المواطن في سكن لائق"، من خلال تنفيذ برنامج جديد يضم مليون وحدة سكنية بمختلف الصيغ مع تسليم 1.5 مليون وحدة.

ولا تتوانى السلطات من ترويج أنها تتجه نحو تطبيق "سياسة عمرانية حقيقية" تأخذ في الاعتبار المعايير المعمارية وتحافظ على التراث. كما تشدد على أن تمنح تلك الخطط الأولوية للأسر ذات الدخل الضعيف، من خلال إعداد مخطط عمل يبنثق من قرارات الرئيس عبدالمجيد تون.

أزمة الإسكان تختبر قدرة الجزائر على تنفيذ وعود الإصلاح

تزايدت إشارات التضاؤم الصادرة عن الأوساط الاقتصادية الجزائرية من تقادم الكارثة في قطاع الإسكان التي يقول محللون إنها تختزل أحد وجوه التقصير في إدارة الأزمات المتراكمة منذ سنوات، خاصة بعد أن عرّى فايروس كورونا المستجد الكثير من العيوب التي كانت في طي الكتمان.

الجزائر - يكشف تخطيط السلطات الجزائرية في حل مشكلة الإسكان المزمنة بسبب التباطؤ في استكمال المشاريع القائمة إقراراً ضمناً بأن السياسات المعتمدة طيلة السنوات الماضية في هذا المجال كانت تسير في الطريق الخاطئ.

وخلال متابعة إنجاز مجموعة من المشروعات السكنية في ولايات (محافظة) بسكرة وبناتة وقالة، تشدد الرئيس المدير العام للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية حافظ سفيان على ضرورة تسريع وتيرة الإنجاز والتنسيق مع مختلف المصالح لتسليمها في أقرب الأجل.

وظل قطاع البناء خلال السنوات التي سبقت أزمة النفط أحد روافد الاقتصاد المحلي، حيث حقق نسبة نمو قدرت بنحو 7 في المئة، واستطاع تحريك الأنشطة المتصلة به، كصناعة مواد البناء خاصة الإسمنت والحديد والنقل، إلى جانب استقطاب نحو مليون عامل.

وبحسب خطط الحكومة سيركز قطاع السكن خلال الفترة الفاصلة بين 2020 و2024 على "ضمان حق المواطن في سكن لائق"، من خلال تنفيذ برنامج جديد يضم مليون وحدة سكنية بمختلف الصيغ مع تسليم 1.5 مليون وحدة.

ولا تتوانى السلطات من ترويج أنها تتجه نحو تطبيق "سياسة عمرانية حقيقية" تأخذ في الاعتبار المعايير المعمارية وتحافظ على التراث. كما تشدد على أن تمنح تلك الخطط الأولوية للأسر ذات الدخل الضعيف، من خلال إعداد مخطط عمل يبنثق من قرارات الرئيس عبدالمجيد تون.

وتتبع وزارة السكن عدة هيئات تضطلع بالإشراف وتسيير مختلف الصيغ السكنية، كدواوين الترقية والتسيير العقاري ووكالات التنظيم والتسيير العقاري والوكالة الوطنية لتحسين السكن وتطويره.

ولكن الأزمة المالية التي تعيشها الجزائر، العضو في منظمة أوبك، منذ منتصف 2014 بسبب التراجع الحاد في أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، جعلت من مهمة تطوير قطاع الإسكان أمراً معقداً جعل السلطنة الجديدة بعد الإطاحة بنظام الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة في موقف محرج.

ودخلت العشرات من ورش البناء في الجزائر خلال الأعوام الماضية في حالة شلل بسبب امتناع البنوك عن دفع مستحقات الشركات المتعاقدة مع الحكومة لبناء مشروعات السكن، بعد عجز الموازنة الحكومية عن الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه العديد من شركات البناء المحلية والأجنبية.

سبقت أزمة النفط أحد روافد الاقتصاد المحلي، حيث حقق نسبة نمو قدرت بنحو 7 في المئة، واستطاع تحريك الأنشطة المتصلة به، كصناعة مواد البناء خاصة الإسمنت والحديد والنقل، إلى جانب استقطاب نحو مليون عامل.

وبحسب خطط الحكومة سيركز قطاع السكن خلال الفترة الفاصلة بين 2020 و2024 على "ضمان حق المواطن في سكن لائق"، من خلال تنفيذ برنامج جديد يضم مليون وحدة سكنية بمختلف الصيغ مع تسليم 1.5 مليون وحدة.

ولا تتوانى السلطات من ترويج أنها تتجه نحو تطبيق "سياسة عمرانية حقيقية" تأخذ في الاعتبار المعايير المعمارية وتحافظ على التراث. كما تشدد على أن تمنح تلك الخطط الأولوية للأسر ذات الدخل الضعيف، من خلال إعداد مخطط عمل يبنثق من قرارات الرئيس عبدالمجيد تون.

أفاق قائمة لسوق العقارات الجزائري

تزايدت إشارات التضاؤم الصادرة عن الأوساط الاقتصادية الجزائرية من تقادم الكارثة في قطاع الإسكان التي يقول محللون إنها تختزل أحد وجوه التقصير في إدارة الأزمات المتراكمة منذ سنوات، خاصة بعد أن عرّى فايروس كورونا المستجد الكثير من العيوب التي كانت في طي الكتمان.

الجزائر - يكشف تخطيط السلطات الجزائرية في حل مشكلة الإسكان المزمنة بسبب التباطؤ في استكمال المشاريع القائمة إقراراً ضمناً بأن السياسات المعتمدة طيلة السنوات الماضية في هذا المجال كانت تسير في الطريق الخاطئ.

وخلال متابعة إنجاز مجموعة من المشروعات السكنية في ولايات (محافظة) بسكرة وبناتة وقالة، تشدد الرئيس المدير العام للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية حافظ سفيان على ضرورة تسريع وتيرة الإنجاز والتنسيق مع مختلف المصالح لتسليمها في أقرب الأجل.

وظل قطاع البناء خلال السنوات التي سبقت أزمة النفط أحد روافد الاقتصاد المحلي، حيث حقق نسبة نمو قدرت بنحو 7 في المئة، واستطاع تحريك الأنشطة المتصلة به، كصناعة مواد البناء خاصة الإسمنت والحديد والنقل، إلى جانب استقطاب نحو مليون عامل.

وبحسب خطط الحكومة سيركز قطاع السكن خلال الفترة الفاصلة بين 2020 و2024 على "ضمان حق المواطن في سكن لائق"، من خلال تنفيذ برنامج جديد يضم مليون وحدة سكنية بمختلف الصيغ مع تسليم 1.5 مليون وحدة.

ولا تتوانى السلطات من ترويج أنها تتجه نحو تطبيق "سياسة عمرانية حقيقية" تأخذ في الاعتبار المعايير المعمارية وتحافظ على التراث. كما تشدد على أن تمنح تلك الخطط الأولوية للأسر ذات الدخل الضعيف، من خلال إعداد مخطط عمل يبنثق من قرارات الرئيس عبدالمجيد تون.

أفاق قائمة لسوق العقارات الجزائري